رسالهٔ شمسیهٔ جدیده

محمود بك مطبعه سنده طبع اولنمشدر

۱۳۲۵

رسالۀ شمسیۀ جدیده

محمود بك مطبعه سنده طبع اولنمشدر

١٣٢٥

١

رسالهٔ شمسیهٔ جدیده

محمود بك مطبعه سنده طبع اولنمشدر

١٣٢٥

رسالة شمسية جديدة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي ابدع نظام الوجود واخترع ماهيات الاشياء بمقتضى الجود وانشأ بقدرته انواع الجواهر العقلية وافاض برحمته حركات الاجرام الفلكية والصلوة على ذوات الانفس القدسية المنزهة عن الكدورات الانسية خصوصا على محمد صاحب الآيات والمعجزات وعلى آله التابعين بالحجج والبينات وبعد فهذا كتاب في المنطق سميته بالرسالة الشمسية في القواعد المنطقية ورتبته على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة اما المقدمة ففيها بحثان الاول في ماهية المنطق وبيان الحاجة اليه العلم اما تصور فقط وهو حصول صورة الشيء في العقل او تصور معه حكم وهو اسناد امر الى آخر ايجابا او سلبا ويقال للمجموع تصديق وكل

وليس الكل من كل منهما بديهيا والا لما جهلنا شيئا ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل البعض من كل منهما بديهي والبعض الآخر نظري يحصل بالفكر وهو ترتيب امور معلومة للتأدي الى مجهول وذلك الترتيب ليس بصواب دائما لمناقضة بعض العقلاء بعضا في مقتضى افكارهم بل الانسان الواحد يناقض نفسه في وقتين فمست الحاجة الى قانون يفيد معرفة طرق اكتساب النظريات من الضروريات والاحاطة بالصحيح والفاسد من الفكر الواقع فيها وهو المنطق ورسموه بانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطأ في الفكر وليس كله بديهيا والا لاستغنى عن تعلمه ولا نظريا والا لدار او تسلسل بل بعضه بديهي وبعضه نظري يستفاد منه البحث الثاني في موضوع المنطق موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه التي تلحقه لما هو هو اي لذاته او لما يساويه او لجزئه فموضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية لان المنطقي يبحث عنها من حيث انها توصل الى تصور مجهول او تصديق مجهول ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصور ككونها كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا

وخاصة ومن حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق اما توقفا قريبا ككونها قضية وعكس قضية ونقيض قضية واما توقفا بعيدا ككونها موضوعات ومحمولات وقد جرت العادة بان يسمى الموصل الى التصور قولا شارحا والموصل الى التصديق حجة ويجب تقديم الاول على الثاني وضعا لتقدم التصور على التصديق طبعا لان كل تصديق لا بد فيه من تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر صادق عليه والمحكوم به كذلك والحكم لامتناع الحكم ممن جهل احد هذه الامور واما المقالات فثلث

المقالة الاولى في المفردات وفيها اربعة فصول

الفصل الاول في الالفاظ دلالة اللفظ على المعنى بتوسط الوضع له مطابقة كدلالة الانسان على الحيوان الناطق وبتوسطه لما دخل فيه تضمن كدلالته على الحيوان او الناطق وبتوسطه لما خرج عنه التزام كدلالته على قابل العلم وصنعة الكتابة ويشترط في الدلالة الالتزامية كون الامر الخارج بحالة يلزم من تصور المسمى تصوره والا لامتنع فهمه من اللفظ ولا يشترط

ولا يشترط فيها كونه بحالة يلزم من تحقق المسمى في الخارج تحققه فيه كدلالة لفظ العمى على البصر مع عدم الملازمة بينهما في الخارج والمطابقة لا تستلزم التضمن كما في البسائط واما استلزامها الالتزام فغير متيقن لان وجود اللازم الذهني لكل ماهية يلزم من تصورها تصوره غير معلوم وما قيل ان تصور كل ماهية يستلزم تصور انها ليست غيرها فممنوع ومن هذا تبين عدم استلزام التضمن الالتزام واما هما فلا يوجدان الا مع المطابقة لاستحالة وجود التابع من حيث انه تابع بدون المتبوع والدال بالمطابقة ان قصد بجزء منه الدلالة على جزء معناه فهو المركب كرامي الحجارة والا فهو المفرد وهو ان لم يصلح لان يخبر به وحده فهو الاداة كفي ولا وان صلح لذلك فان دل بهيئته على زمان معين من الازمنة الثلثة فهو الكلمة وان لم يدل فهو الاسم وحينئذ اما ان يكون معناه واحدا او كثيرا فان كان الاول فان تشخص ذلك المعنى يسمى علما والا فمتواطئ ان استوت افراده الذهنية والخارجية فيه

كالانسان والشمس ومشككا ان كان حصوله في البعض
اولى واقدم واشد من الآخر كالوجود بالنسبة الى الواجب
والممكن وان كان الثاني فان كان وضعه لتلك المعاني على السوية
فهو المشترك كالعين وان لم يكن كذلك بل وضع لاحدهما اولا
ثم نقل الى الثاني وحينئذ ان ترك موضوعه الاول يسمى
منقولا عرفيا ان كان الناقل هو العرف العام كالدابة وشرعيا
ان كان الناقل هو الشرع كالصلوة والصوم واصطلاحيا
ان كان الناقل هو العرف الخاص كاصطلاحات النحاة
والنظار وغيرهما وان لم يترك موضوعه الاول يسمى بالنسبة
اليه حقيقة وبالنسبة الى المنقول اليه مجازا كالاسد
بالنسبة الى الحيوان المفترس والرجل الشجاع وكل لفظ فهو
بالنسبة الى لفظ آخر مرادف له ان توافقا في المعنى ومباين له
ان اختلفا فيه واما المركب فهو اما تام وهو الذي يصح السكوت
عليه واما غير تام وهو بخلافه والتام ان احتمل الصدق والكذب
فهو الخبر وان لم يحتمل فهو الانشاء فان دل على طلب الفعل دلالة

دلالة اولية اى وضعية فهو مع الاستعلاء امر كقولنا
اضرب انت ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي
التماس وان لم يدل فهو التنبيه ويندرج فيه التمني والترجي
والقسم والنداء واما غير التام فهو اما تقييدي كالحيوان
الناطق واما غير تقييدي كالمركب من اسم واداة او كلمة واداة

الفصل الثاني في المعاني المفردة

كل مفهوم فهو جزئي حقيقي
ان منع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه وكلي ان لم يمنع
واللفظ الدال عليهما يسمى جزئيا وكليا بالعرض والكلي اما
ان يكون تمام ماهية ما تحته من الجزئيات او داخلا فيها
او خارجا عنها والاول هو النوع الحقيقي سواء كان متعدد
الاشخاص وهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة
والخصوصية معا كالانسان او غير متعدد الاشخاص فهو
المقول في جواب ما هو بحسب الخصوصية المحضة كالشمس
فهو اذن كلي مقول على واحد فقط او على كثيرين متفقين بالحقايق
في جواب ما هو وان كان الثاني فان كان تمام الجزء المشترك بينها

وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو بحسب الشركة المحضة
كالحيوان بالنسبة الى الانسان والفرس ويسمى جنسا
ورسموه بانه كلي مقول على كثيرين مختلفين بالحقائق في جواب
ما هو وهو قريب ان كان الجواب عن الماهية وعن بعض ما
يشاركها فيه عين الجواب عنها وعن كل ما يشاركها فيه كالحيوان
بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان الجواب عنها وعن بعض
ما يشاركها فيه غير الجواب عنها وعن بعض الآخر فيكون هناك
جوابان ان كان بعيدا بمرتبة كالجسم النامي بالنسبة الى الانسان
والنباتات وثلثة اجوبة ان كان بعيدا بمرتبتين كالجسم واربعة
اجوبة ان كان بعيدا بثلث مراتب كالجوهر وعلى هذا القياس
وان لم يكن تمام الجزء المشترك بينها وبين نوع آخر فلا بد وان لا يكون
مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشترك مساويا له
والا لكان مشتركا بين الماهية وبين نوع آخر ولا يجوز ان يكون
تمام المشترك بالنسبة الى ذلك النوع لان المقدر خلافه
بل بعضه ولا يتسلسل بل ينتهي الى ما يساويه فيكون فصل جنس

وكيف كان يميز الماهية عن مشاركها في جنس او في وجود فكان
فصلا ورسموه بانه كلي يحمل على الشيء في جواب اي شيء هو في جوهره
فعلى هذا لو تركبت حقيقة من امرين متساويين او امور متساوية
كان كل منهما فصلا لها لانه يميزها عن مشاركها في الوجود والفصل
المميز للنوع عن مشاركه في الجنس قريب ان ميزه عنه في جنس
قريب كالناطق للانسان وبعيد ان ميزه عنه في جنس بعيد
كالحساس للانسان واما الثالث فان امتنع انفكاكه
عن الماهية فهو عرض لازم والا فمفارق واللازم قد يكون
لازما للوجود كالسواد للحبشي وقد يكون لازما للماهية وهو
اما بين وهو الذي يكون تصوره مع تصور ملزومه كافيا في جزم
الذهن باللزوم بينهما كالانقسام بمتساويين للاربعة واما غير
بين وهو الذي يفتقر جزم الذهن باللزوم بينهما الى وسط كتساوي
الزوايا الثلث للقائمتين للمثلث وقد يقال البين على اللازم
الذي يلزم من تصور ملزومه تصوره والاول اعم والعرض
المفارق اما سريع الزوال كحمرة الخجل وصفرة الوجل واما بطيء الزوال

كالشيب والشباب وكل واحد من اللازم والمفارق ان اختص بافراد حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك والا فهو العرض العام كالماشي ويرسم الخاصة بانها كلية مقولة على ما تحت حقيقة واحدة فقط قولا عرضيا والعرض العام بانه كلي مقول على افراد حقيقة واحدة وغيرها قولا عرضيا فالكليات اذن خمسة نوع وجنس وفصل وخاصة وعرض عام ❊ الفصل الثالث في مباحث الكلي والجزئي وهي خمسة الاول الكلي قد يكون ممتنع الوجود في الخارج لا لنفس مفهوم اللفظ كشريك البارى عز اسمه وقد يكون ممكن الوجود لكن لا يوجد كالعنقاء وقد يكون الموجود منه واحدا فقط مع امتناع غيره كالبارى تعالى او مع امكانه كالشمس وقد يكون الموجود منه كثيرا اما متناهيا كالكواكب السبعة السيارة او غير متناه كالنفوس الناطقة ❊ الثاني اذا قلنا للحيوان مثلا انه كلي فهناك امور ثلثة الحيوان من حيث هو هو وكونه كليا والمركب منهما والاول يسمى كليا طبيعيا والثاني كليا منطقيا والثالث كليا

كليا عقليا والكلي الطبيعي موجود في الخارج لانه جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود موجود واما الكليان الاخيران ففي وجودهما في الخارج خلاف والنظر فيهما خارج عن المنطق ❊ الثالث الكليان متساويان ان صدق كل واحد منهما على كل ما يصدق عليه الآخر كالانسان والناطق وبينهما عموم وخصوص مطلق ان صدق احدهما على كل ما صدق عليه الآخر من غير عكس كالحيوان والانسان وبينهما عموم وخصوص من وجه ان صدق كل واحد منهما على بعض ما يصدق عليه الآخر فقط كالحيوان والابيض ومتباينان ان لم يصدق شيء منهما على شيء مما يصدق عليه الآخر كالانسان والفرس ونقيضا المتساويين متساويان والا لصدق احدهما على ما كذب عليه الآخر فيصدق احد المتساويين على ما يكذب عليه الآخر وهو محال ونقيض الاعم من الشيء مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا لصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق عليه نقيض الاعم من غير عكس اما الاول

فلانه لولا ذلك لصدق عين الاخص على بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم وذلك مستلزم لصدق الاخص بدون الاعم وهو محال واما الثانى فلانه لولا ذلك لصدق نقيض الاعم على كل ما يصدق عليه نقيض الاخص وذلك مستلزم لصدق الاخص على كل ما يصدق عليه الاعم وهو محال والاعم من شئ من وجه ليس بين نقيضيهما عموم اصلا لتحقق مثل هذا العموم بين عين الاعم مطلقا ونقيض الاخص مع التباين الكلى بين نقيض الاعم مطلقا وعين الاخص ونقيضا المتباينين متباينان تباينا جزئيا لانهما ان لم يصدقا اصلا معا على شئ كاللاوجود واللاعدم كان بينهما تباين كلى وان صدقا معا كاللاانسان واللافرس كان بينهما تباين جزئى ضرورة صدق احد المتباينين مع نقيض الاخر فقط فالتباين الجزئى لازم جزما الرابع الجزئى كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقيقى فكذلك يقال على كل اخص تحت الاعم ويسمى الجزئى الاضافى وهو اعم من الاول لان كل جزئى حقيقى فهو جزئى اضافى دون

العكس اما الاول فلاندراج كل شخص تحت الماهية الكلية المعراة عن المشخصات واما الثانى فلجواز كون الجزئى الاضافى كليا وامتناع كون الجزئى الحقيقى كذلك ❊ الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه ويقال له النوع الحقيقى فكذلك يقال على كل ماهية يقال عليها وعلى غيرها الجنس فى جواب ما هو قولا اوليا ويسمى النوع الاضافى ومراتبه اربع لانه اما ان يكون اعم الانواع وهو النوع العالى كالجسم او اخصها وهو النوع السافل كالانسان ويسمى نوع الانواع او اعم من السافل واخص من العالى وهو النوع المتوسط كالحيوان والجسم النامى او مباينا للكل وهو النوع المفرد كالعقل اذ قلنا ان الجوهر جنس له ومراتب الاجناس ايضا هذه الاربع لكن العالى كالجوهر فى مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لا السافل كالحيوان ومثال المتوسط فيها الجسم النامى والجسم والجنس المفرد كالعقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس له والنوع الاضافى موجود بدون الحقيقى كالانواع المتوسطة والحقيقى موجود

قال كالحقايق البسيطة) كالعقل والنفس والوجود والوحدة والنقطة
قال بالمطابقة) اى بلفظ يدل عليه بالمطابقة
قال جاز ان يكون له فصل يقومه) اى يدخل فى قوام الجنس العالى وحقيقته ويكون جزءا له
قال ويجب ان يكون له فصل يقسمه) اى يحصل ذلك الفصل قسما للجنس العالى
قال والنوع السافل يجب ان يكون له فصل يقومه) اى يدخل فى قوام النوع السافل وحقيقته ويكون جزءا له
قال ويمتنع ان يكون له فصل يقسمه) اى يحصل ذلك الفصل قسما للنوع السافل

بِدُونِ الْإِضَافِيِّ كَالْحَقَائِقِ الْبَسِيطَةِ فَلَيْسَ بَيْنَهُمَا عُمُومٌ وَخُصُوصٌ مُطْلَقٌ بَلْ كُلٌّ مِنْهُمَا أَعَمُّ مِنَ الْآخَرِ لِصِدْقِهِمَا عَلَى النَّوْعِ السَّافِلِ وَجُزْءُ الْمَقُولِ فِي جَوَابِ مَا هُوَ إِنْ كَانَ مَذْكُورًا بِالْمُطَابَقَةِ يُسَمَّى وَاقِعًا فِي طَرِيقِ مَا هُوَ كَالْحَيَوَانِ أَوِ النَّاطِقِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْحَيَوَانِ النَّاطِقِ الْمَقُولِ فِي جَوَابِ السُّؤَالِ بِمَا هُوَ عَنِ الْإِنْسَانِ وَإِنْ كَانَ مَذْكُورًا بِالتَّضَمُّنِ يُسَمَّى دَاخِلًا فِي جَوَابِ مَا هُوَ كَالْجِسْمِ أَوِ النَّامِي أَوِ الْحَسَّاسِ أَوِ الْمُتَحَرِّكِ بِالْإِرَادَةِ الدَّالِّ عَلَيْهَا الْحَيَوَانُ بِالتَّضَمُّنِ وَالْجِنْسُ الْعَالِي جَازَ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ يُقَوِّمُهُ لِجَوَازِ تَرَكُّبِهِ مِنْ أَمْرَيْنِ مُتَسَاوِيَيْنِ أَوْ أُمُورٍ مُتَسَاوِيَةٍ وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ يُقَسِّمُهُ وَالنَّوْعُ السَّافِلُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ يُقَوِّمُهُ وَيَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ لَهُ فَصْلٌ يُقَسِّمُهُ وَالْمُتَوَسِّطَاتُ يَجِبُ أَنْ يَكُونَ لَهَا فُصُولٌ تُقَوِّمُهَا وَفُصُولٌ تُقَسِّمُهَا وَكُلُّ فَصْلٍ يُقَوِّمُ الْعَالِيَ فَهُوَ يُقَوِّمُ السَّافِلَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ وَكُلُّ فَصْلٍ يُقَسِّمُ السَّافِلَ فَهُوَ يُقَسِّمُ الْعَالِيَ مِنْ غَيْرِ عَكْسٍ كُلِّيٍّ ؛

الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي التَّعْرِيفَاتِ

الْمُعَرِّفُ لِلشَّيْءِ هُوَ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ تَصَوُّرُهُ تَصَوُّرَ ذَلِكَ الشَّيْءِ أَوِ امْتِيَازَهُ عَنْ

قال ولا اعم) اى ولا يجوز ان يكون المعرف اعم من نفس الماهية
قال ولا اخص) اى ولا يجوز ان يكون المعرف اخص من نفس الماهية
قال ويجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما يساويه فى المعرفة والجهالة) اى يكون العلم باحدهما مع العلم بالآخر والجهل باحدهما مع الجهل بالآخر
كتعريف الحركة بما ليس بسكون والسكون حصول الجسم فى حيز بعد حصوله فى حيز آخر والحركة حصول الجسم فى حيز بعد حصوله فى حيز آخر
وقيل السكون عبارة عن حصول الجسم فى مكان واحد فى آنين والحركة عبارة عن حصول الجسم فى مكانين فى آنين

عَنْ كُلِّ مَا عَدَاهُ وَهُوَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ نَفْسَ الْمَاهِيَّةِ لِأَنَّ الْمُعَرِّفَ مَعْلُومٌ قَبْلَ الْمُعَرَّفِ وَالشَّيْءُ لَا يُعْلَمُ قَبْلَ نَفْسِهِ وَلَا أَعَمَّ لِقُصُورِهِ عَنْ إِفَادَةِ التَّعْرِيفِ وَلَا أَخَصَّ لِكَوْنِهِ أَخْفَى وَهُوَ مُسَاوٍ لَهَا فِي الْعُمُومِ وَالْخُصُوصِ وَيُسَمَّى حَدًّا تَامًّا إِنْ كَانَ بِالْجِنْسِ وَالْفَصْلِ الْقَرِيبَيْنِ وَنَاقِصًا إِنْ كَانَ بِالْفَصْلِ الْقَرِيبِ وَحْدَهُ أَوْ بِهِ وَبِالْجِنْسِ الْبَعِيدِ وَرَسْمًا تَامًّا إِنْ كَانَ بِالْجِنْسِ الْقَرِيبِ وَالْخَاصَّةِ وَرَسْمًا نَاقِصًا إِنْ كَانَ بِالْخَاصَّةِ وَحْدَهَا أَوْ بِهَا وَبِالْجِنْسِ الْبَعِيدِ وَيَجِبُ الِاحْتِرَازُ عَنْ تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِمَا يُسَاوِيهِ فِي الْمَعْرِفَةِ وَالْجَهَالَةِ كَتَعْرِيفِ الْحَرَكَةِ بِمَا لَيْسَ بِسُكُونٍ وَالزَّوْجِ بِمَا لَيْسَ بِفَرْدٍ وَعَنْ تَعْرِيفِ الشَّيْءِ بِمَا لَا يُعْرَفُ إِلَّا بِهِ سَوَاءٌ كَانَ بِمَرْتَبَةٍ وَاحِدَةٍ كَمَا يُقَالُ الْكَيْفِيَّةُ مَا بِهَا يَقَعُ الْمُشَابَهَةُ ثُمَّ يُقَالُ الْمُشَابَهَةُ اتِّفَاقٌ فِي الْكَيْفِيَّةِ أَوْ بِمَرَاتِبَ كَمَا يُقَالُ الِاثْنَانِ زَوْجٌ أَوَّلٌ ثُمَّ يُقَالُ الزَّوْجُ هُوَ الْمُنْقَسِمُ بِمُتَسَاوِيَيْنِ ثُمَّ يُقَالُ الْمُتَسَاوِيَانِ هُمَا الشَّيْئَانِ اللَّذَانِ لَا يَفْضُلُ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ ثُمَّ يُقَالُ الشَّيْئَانِ هُمَا الِاثْنَانِ وَيَجِبُ أَنْ يُحْتَرَزَ عَنِ اسْتِعْمَالِ أَلْفَاظٍ غَرِيبَةٍ وَحْشِيَّةٍ

غير ظاهرة الدلالة بالقياس الى السامع لكونه مفوتا للغرض

المقالة الثانية في القضايا واحكامها وفيها مقدمة وثلثة فصول

اما المقدمة ففي تعريف القضية واقسامها الاولية القضية قول يصح ان يقال لقائله انه صادق فيه او كاذب فيه وهي حملية اذا انحلت بطرفيها الى مفردين كقولنا زيد هو عالم وزيد ليس هو بعالم وشرطية ان لم تنحل والشرطية اما متصلة وهي التي يحكم فيها بصدق قضية او لا صدقها على تقدير صدق قضية اخرى كقولنا ان كان هذا انسانا فهو حيوان وليس ان كان هذا انسانا فهو جماد واما منفصلة وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين القضيتين في الصدق والكذب معا او في احدهما فقط او بنفيه كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا وليس اما ان يكون هذا الانسان كاتبا او اسود

الفصل الاول في الحملية وفيه اربعة مباحث البحث الاول

في اجزائها واقسامها والحملية انما تتحقق باجزاء ثلثة محكوم عليه ويسمى موضوعا ومحكوم به ويسمى محمولا ونسبة بينهما

بينهما بها يرتبط المحمول بالموضوع ويسمى اللفظ الدال عليها رابطة كهو في قولنا زيد هو عالم ويسمى القضية حينئذ ثلثية وقد يحذف الرابطة في بعض اللغات لشعور الذهن بمعناها ويسمى القضية حينئذ ثنائية وهذه النسبة ان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع محمول فالقضية موجبة كقولنا الانسان حيوان وان كانت نسبة بها يصح ان يقال ان الموضوع ليس بمحمول فالقضية سالبة كقولنا الانسان ليس بحجر وموضوع الحملية ان كان شخصا معينا سميت مخصوصة وشخصية وان كان كليا فان بين فيها كمية افراد ما صدق عليه الحكم ويسمى اللفظ الدال عليها سورا سميت محصورة ومسورة وهي اربع لانه ان بين فيها ان الحكم على كل الافراد فهي الكلية اما موجبة وسورها كل كقولنا كل نار حارة واما سالبة وسورها لا شيء ولا واحد كقولنا لا شيء ولا واحد من الانسان بحمار وان بين فيها ان الحكم على بعض الافراد فهي الجزئية اما موجبة وسورها بعض وواحد كقولنا بعض الحيوان انسان واما سالبة

وسورها ليس كل وليس بعض وبعض ليس كقولنا ليس كل
حيوان انسانا وان لم يبين فيها كمية الافراد فان لم تصلح
لان تصدق كلية وجزئية سميت طبيعية كقولنا الحيوان
جنس والانسان نوع وان صلحت لذلك سميت مهملة كقولنا
الانسان في خسر الانسان ليس في خسر وهي في قوة الجزئية
لانه متى صدق الانسان في خسر صدق بعض الانسان في
خسر وبالعكس ❊ البحث الثاني في تحقيق المحصورات الاربع
فقولنا كل ج ب يستعمل تارة بحسب الحقيقة ومعناه ان كل ما
لو وجد كان ج من الافراد الممكنة فهو بحيث اذا وجد كان ب
اي كل ما هو ملزوم لج فهو ملزوم لب وتارة بحسب الخارج
ومعناه كل ج في الخارج سواء كان حال الحكم او قبله او بعده فهو
ب في الخارج والفرق بين الاعتبارين ظاهر فانه لو لم يوجد شيء
من المربعات في الخارج يصح ان يقال كل مربع شكل بالاعتبار
الاول دون الثاني فلو لم يوجد من الاشكال في الخارج الا المربع
يصح ان يقال كل شكل مربع بالاعتبار الثاني دون الاول وعلى هذا فقس

فقس المحصورات الباقية ❊ البحث الثالث في العدول والتحصيل
حرف السلب ان كان جزأ من الموضوع كقولنا اللاحي جماد
او من المحمول كقولنا الجماد لا عالم او منهما جميعا كقولنا اللاحي
لا عالم سميت القضية معدولة موجبة كانت او سالبة وان
لم يكن جزأ لشيء منهما سميت محصلة ان كانت موجبة وبسيطة
ان كانت سالبة والاعتبار بايجاب القضية وسلبها بالنسبة
الثبوتية او السلبية لا بطرفي القضية فان قولنا كل ما ليس
بحي فهو لا عالم موجبة مع ان طرفيها عدميان وقولنا لا شيء
من المتحرك بساكن سالبة مع ان طرفيها وجوديان والسالبة
البسيطة اعم من الموجبة المعدولة المحمول لصدق السلب
عند عدم الموضوع دون الايجاب فان الايجاب لا يصح الا
على موضوع موجود محقق كما في خارجية الموضوع او مقدر
كما في الحقيقية الموضوع واما اذا كان الموضوع موجودا
فانهما متلازمان والفرق بينهما في اللفظ اما في الثلاثية
فالقضية موجبة ان قدمت الرابطة على حرف السلب

وسالبة إن أخرج عنها وأما في الثنائية فبالنية أو بالاصطلاح
على تخصيص لفظ غير ولا بالإيجاب بالمعدول ولفظ ليس
بالسلب البسيط أو بالعكس البحث الرابع في القضايا الموجهة
لا بد لنسبة المحمولات إلى الموضوعات من كيفية إيجابية كانت
النسبة أو سلبية كالضرورة والدوام واللاضرورة واللادوام
وتسمى تلك الكيفية مادة القضية واللفظ الدال عليها
يسمى جهة القضية والقضايا الموجهة التي جرت العادة
بالبحث عنها وعن أحكامها ثلاثة عشر قضية منها قضية
بسيطة وهي التي حقيقتها إيجاب فقط أو سلب فقط
ومنها مركبة وهي التي تركبت حقيقتها من إيجاب وسلب
والبسائط ست الأولى الضرورية المطلقة وهي التي يحكم
فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه ما دام
ذات الموضوع موجودا كقولنا بالضرورة كل إنسان حيوان
وبالضرورة لا شيء من الإنسان بحجر الثانية الدائمة المطلقة
وهي التي يحكم فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه

عنه ما دام ذات الموضوع موجودا كقولنا دائما كل إنسان
حيوان ودائما لا شيء من الإنسان بحجر الثالثة المشروطة العامة
وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه
عنه بشرط وصف الموضوع كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك
الأصابع ما دام كاتبا وبالضرورة لا شيء من الكاتب بساكن
الأصابع ما دام كاتبا الرابعة العرفية العامة وهي التي يحكم
فيها بدوام ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه بشرط وصف
الموضوع ومثالها إيجابا وسلبا ما مر الخامسة المطلقة العامة
وهي التي يحكم فيها بثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه
بالفعل كقولنا بالإطلاق العام كل إنسان متنفس وبالإطلاق
العام لا شيء من الإنسان بمتنفس السادسة الممكنة العامة
وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن الجانب المخالف
للحكم كقولنا بالإمكان العام كل نار حارة وبالإمكان العام
لا شيء من الحار ببارد وأما المركبات فسبع الأولى المشروطة
الخاصة وهي المشروطة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات

وهي إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الأصابع
ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من موجبة مشروطة عامة
وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا بالضرورة لا شيء
من الكاتب بساكن الأصابع ما دام كاتبا لا دائما فتركيبها من
سالبة مشروطة عامة وموجبة مطلقة عامة الثانية العرفية
الخاصة وهي العرفية العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي إن كانت موجبة فتركيبها من موجبة عرفية عامة وسالبة
مطلقة عامة وإن كانت سالبة فتركيبها من سالبة عرفية عامة
وموجبة مطلقة عامة ومثالها إيجابا وسلبا ما مر الثالثة
الوجودية اللاضرورية وهي المطلقة العامة مع قيد اللاضرورة
بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا كل إنسان ضاحك
بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من موجبة مطلقة عامة وسالبة
ممكنة عامة وإن كانت سالبة كقولنا لا شيء من الإنسان
بضاحك بالفعل لا بالضرورة فتركيبها من سالبة مطلقة
عامة وموجبة ممكنة عامة الرابعة الوجودية اللادائمة



اللادائمة وهي المطلقة العامة مع قيد اللادوام بحسب الذات
وهي سواء كانت موجبة أو سالبة فتركيبها من مطلقتين
عامتين إحديهما موجبة والأخرى سالبة ومثالها إيجابا
وسلبا ما مر الخامسة الوقتية وهي التي يحكم فيها بضرورة
ثبوت المحمول للموضوع أو سلبه عنه في وقت معين
من أوقات وجود الموضوع مقيدا باللادوام بحسب الذات
وهي إن كانت موجبة كقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت
حيلولة الأرض بينه وبين الشمس لا دائما فتركيبها من موجبة
وقتية مطلقة وسالبة مطلقة عامة وإن كانت سالبة كقولنا
بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما فتركيبها
من سالبة وقتية مطلقة وموجبة مطلقة عامة ؞ السادسة
المنتشرة وهي التي يحكم فيها بضرورة ثبوت المحمول للموضوع
أو سلبه عنه في وقت غير معين من أوقات وجود الموضوع
مقيدا باللادوام بحسب الذات وهي إن كانت موجبة كقولنا
بالضرورة كل إنسان متنفس في وقت ما لا دائما فتركيبها

من موجبة منتشرة مطلقة وسالبة مطلقة عامة وان كانت سالبة كقولنا بالضرورة لاشئ من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دائما فتركيبها من سالبة منتشرة مطلقة وموجبة مطلقة عامة * السابعة الممكنة الخاصة وهي التي يحكم فيها بارتفاع الضرورة المطلقة عن جانبي الوجود والعدم جميعا فهي سواء كانت موجبة كقولنا بالامكان الخاص كل انسان كاتب او سالبة كقولنا بالامكان الخاص لاشئ من الانسان بكاتب فتركيبها من ممكنتين عامتين احديهما موجبة والاخرى سالبة والضابطة ان اللادوام اشارة الى مطلقة عامة واللاضرورة الى ممكنة عامة مخالفتي الكيفية موافقتي الكمية للقضية المقيدة بهما *

الفصل الثاني في اقسام الشرطية

الجزء الاول منها يسمى مقدما والثاني تاليا اما المتصلة فاما لزومية وهي التي صدق التالي فيها على تقدير صدق المقدم لعلاقة بينهما توجب ذلك كالعلية والمعلولية والتضايف واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد توافق الجزئين على الصدق كقولنا

كقولنا ان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق واما المنفصلة فاما موجبة حقيقية وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق والكذب معا كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا واما مانعة الجمع وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الصدق فقط كقولنا اما ان يكون هذا الشئ حجرا او شجرا واما مانعة الخلو وهي التي يحكم فيها بالتنافي بين جزئيها في الكذب فقط كقولنا زيد اما ان يكون في البحر واما ان لا يغرق وكل واحد من هذه الثلث اما عنادية وهي التي يكون التنافي فيها لذاتي الجزئين كما في الامثلة المذكورة واما اتفاقية وهي التي يكون ذلك فيها بمجرد الاتفاق كقولنا للاسود اللاكاتب اما ان يكون هذا اسود او كاتبا حقيقية او لا اسود او كاتبا مانعة الجمع او اسود او لا كاتبا مانعة الخلو وسالبة كل واحدة من هذه القضايا الثمان هي التي ترفع ما حكم به في موجبتها فسالبة اللزوم تسمى سالبة لزومية وسالبة العناد تسمى سالبة عنادية وسالبة الاتفاق تسمى سالبة اتفاقية والمتصلة

الموجبة تصدق عن جزئين صادقين وعن كاذبين وعن مجهولي
الصدق والكذب وعن مقدم كاذب وتال صادق دون
عكسه لامتناع استلزام الصادق للكاذب وتكذب
عن جزئين كاذبين وعن مقدم كاذب وتال صادق وبالعكس
وعن صادقين اذا كانت لزومية واما اذا كانت اتفاقية
فكذبها عن صادقين محال والمنفصلة الموجبة الحقيقية
تصدق عن صادق وكاذب وتكذب عن صادقين وعن كاذبين
والمانعة الجمع تصدق عن كاذبين وعن صادق وكاذب وتكذب
عن صادقين والمانعة الخلو تصدق عن صادقين وعن صادق
وكاذب وتكذب عن كاذبين والسالبة تصدق عما تكذب
الموجبة وتكذب عما تصدق وكلية الشرطية ان يكون التالي
لازما او معاندا للمقدم على جميع الاوضاع التي يمكن حصوله
عليها وهي الاوضاع التي تحصل بسبب اقتران الامور التي
يمكن اجتماعه معها والجزئية ان تكون كذلك على بعض هذه
الاوضاع والمخصوصة ان تكون كذلك على وضع معين وسور

وسور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة
دائما وسور السالبة الكلية فيهما ليس البتة وسور الموجبة
الجزئية فيهما قد يكون وسور السالبة الجزئية فيهما قد لا يكون
وبادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلي والمهملة
باطلاق لفظة لو وان واذا في المتصلة واما واو في المنفصلة
والشرطية قد تتركب عن حمليتين وعن متصلتين وعن منفصلتين
وعن حملية ومتصلة وعن حملية ومنفصلة وعن متصلة
ومنفصلة وكل واحدة من الثلثة الاخيرة في المتصلة
تنقسم الى قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها بالطبع بخلاف
المنفصلة فان مقدمها انما يتميز عن تاليها بالوضع فقط
فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة واما الامثلة
فعليك استخراجها من نفسك ❊ الفصل الثالث في احكام
القضايا وفيه اربعة مباحث البحث الاول في التناقض
وحدوه بانه اختلاف قضيتين بالايجاب والسلب بحيث
يقتضي لذاته ان يكون احديهما صادقة والاخرى كاذبة

ولا يتحقق في المخصوصتين الا عند اتحاد الموضوع ويندرج فيه
وحدة الشرط والجزء والكل والجزء وعند اتحاد المحمول
ويندرج فيه وحدة المكان والزمان والاضافة والقوة والفعل
وفي المحصورتين لا بد مع ذلك من الاختلاف بالكمية
لصدق الجزئيتين وكذب الكليتين في كل مادة يكون الموضوع
فيها اعم من المحمول واما في الموجهتين فلا بد من الاختلاف
بالجهة في الكل لصدق الممكنتين وكذب الضروريتين
في مادة الامكان فنقيض الضرورية المطلقة الممكنة العامة لان
سلب الضرورة مع الضرورة مما يتناقضان جزما ونقيض المطلقة
الدائمة المطلقة العامة لان السلب في كل الاوقات ينافيه
الايجاب في البعض وبالعكس ونقيض المشروطة العامة
الحينية الممكنة اعني التي حكم فيها برفع الضرورة بحسب
الوصف عن الجانب المخالف كقولنا كل من به
ذات الجنب يمكن ان يسعل في بعض اوقات كونه مجنوبا
ونقيض العرفية العامة الحينية المطلقة اعني التي حكم فيها

فيها بثبوت المحمول للموضوع او سلبه عنه في بعض احيان
وصف الموضوع ومثالها ما مر واما المركبات فان كانت
كلية فنقيضها احد نقيضي جزئيها وذلك جلي بعد الاحاطة
بحقائق المركبات ونقائض البسائط فانك اذا تحققت
ان الوجودية اللادائمة تركيبها من مطلقتين عامتين احديهما
موجبة والاخرى سالبة وان نقيض المطلقة هو الدائمة
تحققت ان نقيضها اما الدائم المخالف او الموافق وان كانت
جزئية فلا يكفي في نقيضها ما ذكرناه لانه يكذب بعض الجسم
حيوان لا دائما مع كذب كل واحد من نقيضي جزئيها بل الحق
في نقيضها ان يردد بين نقيضي الجزئين لكل واحد واحد اي
كل واحد واحد لا يخلو عن نقيضها فيقال كل جسم اما حيوان
دائما او ليس بحيوان دائما واما الشرطية فنقيض الكلية
منها الجزئية الموافقة في الجنس والنوع المخالفة في الكيف
وبالعكس ❊ البحث الثاني في العكس المستوي وهو عبارة عن
جعل الجزء الاول من القضية ثانيا والثاني اولا مع بقاء الصدق

والكيف واما السوالب فان كانت كلية فسبع منها
وهي الوقتيتان والوجوديتان والممكنتان والمطلقة
العامة لا تنعكس لامتناع العكس في اخصها وهي الوقتية
لصدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت
التربيع لا دائما وكذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان
العام الذي هو اعم الجهات لان كل منخسف فهو قمر بالضرورة
واذا لم ينعكس الاخص لم ينعكس الاعم اذ لو انعكس الاعم
لانعكس الاخص لان لازم الاعم لازم الاخص ضرورة
واما الضرورية والدائمة المطلقتان فتنعكسان دائمة
كلية لانه اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب
فدائما لا شيء من ب ج والا فبعض ب ج بالاطلاق العام
وهو مع الاصل ينتج بعض ب ليس ب بالضرورة في الضرورية
والدوام في الدائمة وهو محال واما المشروطة والعرفية
العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما لا شيء من ج ب ما دام ج فدائما لا شيء من

من ب ج ما دام ب والا فبعض ب ج حين هو ب وهو مع الاصل
ينتج بعض ب ليس ب حين هو ب وهو محال واما المشروطة
والعرفية الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في
البعض واما العرفية العامة فلكونها لازمة للعامتين
واما اللادوام فلانه لو كذب بعض ب ج بالفعل لصدق لا شيء
من ب ج دائما فتنعكس الى لا شيء من ج ب وقد كان كل ج ب
بالفعل هذا خلف وان كانت جزئية فالمشروطة والعرفية
الخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما بعض ج ليس ب ما دام ج لا دائما وجب ان يصدق
بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما لانا نفرض ذات الموضوع
وهو ج د فد ج بالفعل و ب د ايضا للادوام بسلب الباء عنه
وليس ج ما دام ب والا لكان ج حين هو ب و ب حين هو ج
وقد كان ليس ب ما دام ج هذا خلف واذا صدق الجيم والباء
عليه وتنافيا فيه صدق بعض ب ليس ج ما دام ب لا دائما
وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس لانه يصدق

بالضرورة بعض الحيوان ليس بانسان وبالضرورة بعض
القمر ليس بمنخسف وقت التربيع لا دائما مع كذب عكسيهما
بالامكان العام الذي هو اعم الجهات لكن الضرورية اخص
البسائط والوقتية اخص المركبات الباقية ومتى لم تنعكسا
لم تنعكس شيء منها لما عرفت ان انعكاس العام مستلزم
لانعكاس الخاص واما الموجبة كلية كانت او جزئية فلا تنعكس
كلية لاحتمال كون المحمول اعم من الموضوع واما في الجهة
فالضرورية والدائمة والعامتان تنعكس حينية مطلقة
لانه اذا صدق كل ج ب باحدى الجهات الاربع المذكورة
فبعض ب ج حين هو ب والا فلا شيء من ب ج ما دام ب
وهو مع الاصل ينتج لا شيء من ج ج دائما في الضرورية والدائمة
وما دام ج في العامتين وهو محال واما الخاصتان فتنعكسان
حينية مطلقة مقيدة باللادوام واما الحينية المطلقة
فلكونها لازمة لعامتيهما واما قيد اللادوام في الاصل الكلي
فلانه لو كذب بعض ب ليس ج بالفعل لصدق كل ب ج دائما

قال واما في الجهة) اى واما انعكاس الموجبات سواء كانت كلية او جزئية في الجهة فالضرورية المطلقة كقولنا بالضرورة كل انسان حيوان (والدائمة) المطلقة كقولنا دائما كل انسان حيوان والعامتان المشروطة العامة [illegible] كقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا والعرفية العامة كقولنا دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا

قال والا) اى وان لم يصدق هذا العكس لصدق نقيضه [illegible] من ب ج ما دام [illegible]

دائما فضمه الى الجزء الاول من الاصل وهو قولنا بالضرورة
او دائما كل ج ب ما دام ج ينتج كل ب ب دائما ونضمه الى
الجزء الثاني ايضا وهو قولنا لا شيء من ج ب بالاطلاق العام
ينتج لا شيء من ب ب بالاطلاق العام فيلزم اجتماع النقيضين
وهو محال هذا اذا كان الاصل كليا واما في الجزئي فنفرض
الموضوع د فهو لا ج بالفعل والا لكان ج دائما وب دائما
لدوام الباء بدوام الجيم لكن اللازم باطل لتقييد الاصل
باللادوام واما الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة
فتنعكس مطلقة عامة لانه اذا صدق كل ج ب باحدى
هذه الجهات الخمس المذكورة فبعض ب ج بالاطلاق
العام والا فلا شيء من ب ج دائما وهو مع الاصل ينتج
لا شيء من ج ج دائما وهو محال وان شئت عكست
نقيض العكس في الموجبات ليصدق نقيض الاصل
او الاخص منه واما الممكنتان فحالهما في الانعكاس وعدمه
غير معلوم لتوقف البرهان المذكور للانعكاس فيهما

عَلَى انْعِكَاسِ السَّالِبَةِ الضَّرُورِيَّةِ كَنَفْسِهَا اَوْعَلَى اِنْتَاجِ الصُّغْرَى الْمُمْكِنَةِ مَعَ الْكُبْرَى الضَّرُورِيَّةِ فِي الشَّكْلِ الْاَوَّلِ وَالثَّالِثِ اللَّذَيْنِ كُلٌّ مِنْهُمَا غَيْرُ مُحَقَّقٍ وَلِعَدَمِ الظَّفَرِ بِدَلِيلٍ يُوجِبُ الْاِنْعِكَاسَ وَعَدَمَهُ وَاَمَّا الشَّرْطِيَّةُ فَالْمُتَّصِلَةُ الْمُوجِبَةُ سَوَاءٌ كَانَتْ كُلِّيَّةً اَوْ جُزْئِيَّةً تَنْعَكِسُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً وَالسَّالِبَةُ الْكُلِّيَّةُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً اِذْ لَوْ صَدَقَ نَقِيضُ الْعَكْسِ لَانْتَظَمَ مَعَ الْاَصْلِ قِيَاسًا مُنْتِجًا لِلْمُحَالِ وَاَمَّا السَّالِبَةُ الْجُزْئِيَّةُ فَلَا تَنْعَكِسُ لِصِدْقِ قَوْلِنَا قَدْ لَا يَكُونُ اِذَا كَانَ هٰذَا حَيَوَانًا فَهُوَ اِنْسَانٌ مَعَ كِذْبِ الْعَكْسِ وَاَمَّا الْمُنْفَصِلَةُ فَلَا يُتَصَوَّرُ فِيهَا الْعَكْسُ لِعَدَمِ الْاِمْتِيَازِ بَيْنَ جُزْئَيْهَا بِالطَّبْعِ

اَلْبَحْثُ الثَّالِثُ فِي عَكْسِ النَّقِيضِ وَهُوَ عِبَارَةٌ عَنْ جَعْلِ الْجُزْءِ الْاَوَّلِ مِنَ الْقَضِيَّةِ نَقِيضَ الثَّانِي وَالثَّانِي عَيْنَ الْاَوَّلِ مَعَ مُخَالَفَتِهِ الْاَصْلَ فِي الْكَيْفِ وَمُوَافَقَتِهِ فِي الصِّدْقِ اَمَّا الْمُوجَبَاتُ فَاِنْ كَانَتْ كُلِّيَّةً فَسَبْعٌ مِنْهَا وَهِيَ الَّتِي لَا تَنْعَكِسُ سَوَالِبُهَا بِالْعَكْسِ الْمُسْتَوِي فَلَا تَنْعَكِسُ لِاَنَّهُ يَصْدُقُ بِالضَّرُورَةِ كُلُّ

قَمَرٍ فَهُوَ لَيْسَ بِمُنْخَسِفٍ وَقْتَ التَّرْبِيعِ لَا دَائِمًا دُونَ عَكْسِهِ لِمَا عَرَفْتَ وَتَنْعَكِسُ الضَّرُورِيَّةُ وَالدَّائِمَةُ دَائِمَةً كُلِّيَّةً لِاَنَّهُ اِذَا صَدَقَ بِالضَّرُورَةِ اَوْ دَائِمًا كُلُّ ج ب فَدَائِمًا لَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ ب ج وَاِلَّا فَبَعْضُ مَا لَيْسَ ب هُوَ ج بِالْفِعْلِ وَهُوَ مَعَ الْاَصْلِ يُنْتِجُ بَعْضُ مَا لَيْسَ ب فَهُوَ ب بِالضَّرُورَةِ فِي الضَّرُورِيَّةِ وَدَائِمًا فِي الدَّائِمَةِ وَهُوَ مُحَالٌ وَاَمَّا الْمَشْرُوطَةُ وَالْعُرْفِيَّةُ الْعَامَّتَانِ فَتَنْعَكِسَانِ عُرْفِيَّةً عَامَّةً كُلِّيَّةً لِاَنَّهُ اِذَا صَدَقَ بِالضَّرُورَةِ اَوْ دَائِمًا كُلُّ ج ب مَا دَامَ ج فَدَائِمًا لَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ ب ج مَا دَامَ لَيْسَ ب وَاِلَّا فَبَعْضُ مَا لَيْسَ ب فَهُوَ ج حِينَ هُوَ لَيْسَ ب وَهُوَ مَعَ الْاَصْلِ يُنْتِجُ بَعْضُ مَا لَيْسَ ب وَهُوَ ب حِينَ هُوَ لَيْسَ ب وَهُوَ مُحَالٌ وَاَمَّا الْخَاصَّتَانِ فَتَنْعَكِسَانِ عُرْفِيَّةً عَامَّةً لَا دَائِمَةً فِي الْبَعْضِ اَمَّا الْعُرْفِيَّةُ الْعَامَّةُ فَلِاسْتِلْزَامِ الْعَامَّتَيْنِ اِيَّاهَا وَاَمَّا قَيْدُ اللَّادَوَامِ فِي الْبَعْضِ فَلِاَنَّهُ يَصْدُقُ بَعْضُ مَا لَيْسَ ب فَهُوَ ج بِالْاِطْلَاقِ الْعَامِّ وَاِلَّا فَلَا شَيْءَ مِمَّا لَيْسَ ب ج دَائِمًا فَتَنْعَكِسُ اِلَى لَا شَيْءَ مِنْ ج لَيْسَ ب دَائِمًا وَقَدْ كَانَ لَا شَيْءَ مِنْ ج ب بِالْفِعْلِ بِحُكْمِ اللَّادَوَامِ وَيَلْزَمُهُ

كل ج فهو ليس ب بالفعل لوجود الموضوع هذا خلف وان
كانت جزئية فالخاصتان تنعكسان عرفية خاصة لانه
اذا صدق بالضرورة او دائما بعض ج ب مادام ج لا دائما
نفرض الموضوع وهو ج د فدال ليس ب بالفعل للادوام
ثبوت الباء له وليس ج مادام ليس ب والا لكان ج حين
هو ليس ب فليس ب حين هو ج وقد كان ب مادام ج هذا خلف
و د ج بالفعل وهو ظاهر فبعض ما ليس ب ليس هو ج مادام
ليس ب لا دائما وهو المطلوب واما البواقي فلا تنعكس
لصدق قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة المطلقة
وبعض القمر ليس بمنخسف بالضرورة الوقتية دون عكسيهما
باعم الجهات ومتى لم تنعكسا لم تنعكس شيء منها لما عرفت
في العكس المستوي واما السوالب كلية كانت او جزئية
فلا تنعكس كلية لاحتمال كون نقيض المحمول اعم من الموضوع
وتنعكس الخاصتان حينية مطلقة لانه اذا صدق بالضرورة
او دائما لا شيء من ج ب مادام ج لا دائما نفرض الموضوع د فهو

ليس ب بالفعل و د ج في بعض اوقات ج ليس ب لانه
ليس ب في جميع اوقات ج فبعض ما ليس ب فهو ج في بعض
الاحيان ليس ب وهو المدعى واما الوقتيتان والوجوديتان
فتنعكسان مطلقة عامة لانه اذا صدق لا شيء من ج
ب باحدى هذه الجهات نفرض الموضوع د فهو ليس ب
بالفعل و د ج بالفعل فبعض ما ليس ب فهو ج بالفعل
وهو المطلوب وهكذا تبين عكوس جزئياتها واما بواقي
السوالب والشرطيات فغير معلومة الانعكاس لعدم
الظفر بالبرهان .

البحث الرابع في لوازم الشرطيات اما المتصلة
الموجبة الكلية فتستلزم منفصلة مانعة الجمع من عين
المقدم ونقيض التالي ومانعة الخلو من نقيض المقدم
وعين التالي متعاكسين عليها والا لبطل اللزوم والانفصال
واما المنفصلة الحقيقية فتستلزم اربع متصلات مقدم
الاثنين عين احد الجزئين وتاليهما نقيض الاخر ومقدم اخرين
نقيض احد الجزئين وتاليهما عين الاخر وكل واحدة من غير الحقيقية

مُسْتَلْزِمٌ لِلْاُخْرٰى مُرَكَّبَةٌ مِنْ نَقِيضَيِ الْجُزْئِيَّيْنِ ❁ الْمَقَالَةُ الثَّالِثَةُ

فِي الْقِيَاسِ وَفِيهَا خَمْسَةُ فُصُولٍ الْفَصْلُ الْاَوَّلُ فِي تَعْرِيفِ الْقِيَاسِ وَاَقْسَامِهِ الْقِيَاسُ قَوْلٌ مُؤَلَّفٌ مِنْ قَضَايَا مَتٰى سُلِّمَتْ لَزِمَ عَنْهَا لِذَاتِهَا قَوْلٌ آخَرُ وَهُوَ اِسْتِثْنَائِيٌّ اِنْ كَانَ عَيْنُ النَّتِيجَةِ اَوْ نَقِيضُهَا مَذْكُورًا فِيهِ بِالْفِعْلِ كَقَوْلِنَا اِنْ كَانَ هٰذَا جِسْمًا فَهُوَ مُتَحَيِّزٌ لٰكِنَّهُ جِسْمٌ فَهُوَ مُتَحَيِّزٌ وَهُوَ بِعَيْنِهِ مَذْكُورٌ فِيهِ وَلَوْ قُلْنَا لٰكِنَّهُ لَيْسَ بِمُتَحَيِّزٍ يُنْتِجُ اَنَّهُ لَيْسَ بِجِسْمٍ وَنَقِيضُهُ مَذْكُورٌ فِيهِ وَاقْتِرَانِيٌّ اِنْ لَمْ يَكُنْ كَذٰلِكَ كَقَوْلِنَا كُلُّ جِسْمٍ مُؤَلَّفٌ وَكُلُّ مُؤَلَّفٍ حَادِثٌ يُنْتِجُ كُلُّ جِسْمٍ حَادِثٌ وَلَيْسَ هُوَ وَلَا نَقِيضُهُ مَذْكُورًا فِيهِ بِالْفِعْلِ وَمَوْضُوعُ الْمَطْلُوبِ فِيهِ يُسَمّٰى اَصْغَرَ وَمَحْمُولُهُ اَكْبَرَ وَالْقَضِيَّةُ الَّتِي جُعِلَتْ جُزْءَ قِيَاسٍ تُسَمّٰى مُقَدِّمَةً وَالْمُقَدِّمَةُ الَّتِي فِيهَا الْاَصْغَرُ الصُّغْرٰى وَالَّتِي فِيهَا الْاَكْبَرُ الْكُبْرٰى وَالْمُكَرَّرُ بَيْنَهُمَا حَدًّا اَوْسَطَ وَاقْتِرَانُ الصُّغْرٰى بِالْكُبْرٰى يُسَمّٰى قَرِينَةً وَضَرْبًا وَالْهَيْئَةُ الْحَاصِلَةُ مِنْ كَيْفِيَّةِ وَضْعِ الْحَدِّ الْاَوْسَطِ عِنْدَ الْحَدَّيْنِ الْاٰخَرَيْنِ تُسَمّٰى شَكْلًا وَهُوَ اَرْبَعَةٌ

اَرْبَعَةٌ لِاَنَّ الْحَدَّ الْاَوْسَطَ اِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِي الصُّغْرٰى وَمَوْضُوعًا فِي الْكُبْرٰى فَهُوَ الشَّكْلُ الْاَوَّلُ وَاِنْ كَانَ مَحْمُولًا فِيهِمَا فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّانِي وَاِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِيهِمَا فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّالِثُ وَاِنْ كَانَ مَوْضُوعًا فِي الصُّغْرٰى وَمَحْمُولًا فِي الْكُبْرٰى فَهُوَ الشَّكْلُ الرَّابِعُ وَاَمَّا الشَّكْلُ الْاَوَّلُ فَشَرْطُهُ اِيجَابُ الصُّغْرٰى وَاِلَّا لَمْ يَنْدَرِجِ الْاَصْغَرُ فِي الْاَوْسَطِ وَكُلِّيَّةُ الْكُبْرٰى وَاِلَّا احْتَمَلَ اَنْ يَكُونَ الْبَعْضُ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِالْاَكْبَرِ غَيْرَ الْبَعْضِ الْمَحْكُومِ بِهِ عَلَى الْاَصْغَرِ وَضُرُوبُهُ النَّاتِجَةُ اَرْبَعَةٌ الْاَوَّلُ مِنْ مُوجِبَتَيْنِ كُلِّيَّتَيْنِ يُنْتِجُ مُوجِبَةً كُلِّيَّةً كَقَوْلِنَا كُلُّ ج ب وَكُلُّ ب ا فَكُلُّ ج ا الثَّانِي مِنْ كُلِّيَّتَيْنِ وَالصُّغْرٰى مُوجِبَةٌ وَالْكُبْرٰى سَالِبَةٌ يُنْتِجُ سَالِبَةً كُلِّيَّةً كَقَوْلِنَا كُلُّ ج ب وَلَا شَيْءَ مِنْ ب ا فَلَا شَيْءَ مِنْ ج ا الثَّالِثُ مِنْ مُوجِبَتَيْنِ وَالصُّغْرٰى جُزْئِيَّةٌ يُنْتِجُ مُوجِبَةً جُزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا بَعْضُ ج ب وَكُلُّ ب ا فَبَعْضُ ج ا الرَّابِعُ مِنْ مُوجِبَةٍ جُزْئِيَّةٍ صُغْرٰى وَسَالِبَةٍ كُلِّيَّةٍ كُبْرٰى يُنْتِجُ سَالِبَةً جُزْئِيَّةً كَقَوْلِنَا بَعْضُ ج ب وَلَا شَيْءَ مِنْ ب ا فَبَعْضُ ج لَيْسَ ا وَنَتَائِجُ هٰذَا الشَّكْلِ بَيِّنَةٌ بِذَاتِهَا

واما الشكل الثاني فشرطه اختلاف مقدمتيه بالكيف وكلية الكبرى والا يحصل الاختلاف الموجب لعدم الانتاج وهو صدق القياس مع ايجاب النتيجة تارة ومع سلبها اخرى وضروبه الناتجة ايضا اربعة الاول من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا كل ج ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الكبرى لينتج نقيض الصغرى وبانعكاس الكبرى ليرتد الى الشكل الاول الثاني من كليتين والكبرى موجبة ينتج سالبة كلية كقولنا لا شيء من ج ب وكل ا ب فلا شيء من ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وجعلها كبرى ثم عكس النتيجة الثالث من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ب ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الكبرى ليرجع الى الاول وبفرض موضوع الجزئية د فكل د ب ولا شيء من ا ب فلا شيء من د ا ثم نقول بعض ج د ولا شيء من د ا فبعض ج ليس ا الرابع من سالبة جزئية صغرى

وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ج ليس ب وكل ا ب فبعض ج ليس ا بالخلف واما الشكل الثالث فشرطه موجبة الصغرى والا لحصل الاختلاف وكلية احد مقدمتيه والا لجاز ان يكون البعض المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلم يجب التعدية وضروبه الناتجة ستة الاول من موجبتين كليتين ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وهو ضم نقيض النتيجة الى الصغرى لينتج نقيض الكبرى وبالرد الى الاول بعكس الصغرى الثاني من كليتين والكبرى سالبة كلية ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى الثالث من موجبتين والكبرى كلية ينتج موجبة جزئية كقولنا بعض ب ج وكل ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس الصغرى وبفرض موضوع الجزئية د وكل د ب وكل ب ا فكل د ا ثم نقول كل د ج وكل د ا فبعض ج ا وهو المطلوب الرابع من موجبة جزئية صغرى وسالبة

كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء
من ب ا فبعض ج ليس ا بالخلف وبعكس الصغرى والافتراض
الخامس من موجبتين والصغرى كلية ينتج موجبة جزئية
كقولنا كل ب ج وبعض ب ا فبعض ج ا بالخلف وبعكس
الكبرى وجعلها صغرى ثم عكس النتيجة والافتراض
السادس من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى
ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ب ليس ا فبعض
ج ليس ا بالخلف والافتراض ان كانت السالبة مركبة
واما الشكل الرابع فشرطه بحسب الكمية والكيفية
ايجاب المقدمتين مع كلية الصغرى او اختلافهما في الكيف
مع كلية احديهما والا لحصل الاختلاف الموجب لعدم
الانتاج وضروبه الناتجة ثمانية الاول من موجبتين كليتين
ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وكل ا ب فبعض ج ا
بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة الثاني من موجبتين والكبرى
جزئية ينتج موجبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ب فبعض

ج ا لما مر الثالث من كليتين والصغرى سالبة ينتج
سالبة كلية كقولنا لا شيء من ب ج وكل ا ب فلا شيء من
ج ا لما مر الرابع من كليتين والصغرى موجبة ينتج سالبة
جزئية كقولنا كل ب ج ولا شيء من ا ب فبعض ج ليس ا بعكس
المقدمتين الخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة
كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض ب ج ولا شيء
من ا ب فبعض ج ليس ا لما مر السادس من سالبة جزئية
صغرى وموجبة كلية كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا بعض
ب ليس ج وكل ا ب فبعض ج ليس ا بعكس الصغرى ليرتد
الى الثاني السابع من موجبة كلية صغرى وسالبة جزئية
كبرى ينتج سالبة جزئية كقولنا كل ب ج وبعض ا ليس ب
فبعض ج ليس ا بعكس الكبرى ليرتد الى الثالث الثامن
من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى ينتج سالبة
جزئية كقولنا لا شيء من ب ج وبعض ا ب فبعض ج ليس ا
بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة ويمكن بيان الخمسة الاول

بِالْخُلْفِ وَهُوَ ضَمُّ نَقِيضِ النَّتِيجَةِ إِلَى إِحْدَى الْمُقَدِّمَتَيْنِ لِيُنْتِجَ مَا يَنْعَكِسُ إِلَى نَقِيضِ الْأُخْرَى وَالثَّانِي وَالْخَامِسُ بِالْإِفْتِرَاضِ وَلْنُبَيِّنْ ذٰلِكَ فِي الثَّانِي لِيُقَاسَ عَلَيْهِ الْخَامِسُ وَلْيَكُنِ الْبَعْضُ الَّذِي هُوَ ا د فَكُلُّ د ا وَكُلُّ د ب فَنَقُولُ كُلُّ ب ج وَكُلُّ د ب فَبَعْضُ ج د وَكُلُّ د ا فَبَعْضُ ج ا وَهُوَ الْمَطْلُوبُ وَالْمُتَقَدِّمُونَ حَصَرُوا الضُّرُوبَ النَّاتِجَةَ فِي الْخَمْسَةِ الْأُوَلِ وَذَكَرُوا لِعَدَمِ إِنْتَاجِ الثَّلٰثَةِ الْأَخِيرَةِ الْإِخْتِلَافَ فِي الْقِيَاسِ مِنْ بَسِيطَتَيْنِ وَنَحْنُ نَشْتَرِطُ كَوْنَ السَّالِبَةِ فِيهَا مِنْ إِحْدَى الْخَاصَّتَيْنِ فَسَقَطَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الْإِخْتِلَافِ ❊

الْفَصْلُ الثَّانِي فِي الْمُخْتَلِطَاتِ

أَمَّا الشَّكْلُ الْأَوَّلُ فَشَرْطُهُ بِحَسَبِ الْجِهَةِ فِعْلِيَّةُ الصُّغْرَى وَالنَّتِيجَةُ فِيهِ كَالْكُبْرَى إِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْمَشْرُوطَتَيْنِ وَالْعُرْفِيَّتَيْنِ وَإِلَّا فَكَالصُّغْرَى مَحْذُوفًا عَنْهَا قَيْدُ اللَّاضَرُورَةِ وَاللَّادَوَامِ وَالضَّرُورَةِ الْمَخْصُوصَةِ بِالصُّغْرَى إِنْ كَانَتِ الْكُبْرَى إِحْدَى الْعَامَّتَيْنِ وَيُضَمُّ اللَّادَوَامُ إِلَيْهَا إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْخَاصَّتَيْنِ وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّانِي فَشَرْطُهُ بِحَسَبِ الْجِهَةِ أَمْرَانِ

أَمْرَانِ أَحَدُهُمَا صِدْقُ الدَّوَامِ عَلَى الصُّغْرَى أَوْ كَوْنُ الْكُبْرَى مِنَ الْقَضَايَا الْمُنْعَكِسَةِ السَّوَالِبِ وَثَانِيهِمَا أَنْ لَا يُسْتَعْمَلَ الْمُمْكِنَةُ إِلَّا مَعَ الضَّرُورَةِ الْمُطْلَقَةِ أَوْ مَعَ الْكُبْرَيَيْنِ الْمَشْرُوطَتَيْنِ وَالنَّتِيجَةُ دَائِمَةٌ إِنْ صَدَقَ الدَّوَامُ عَلَى إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ وَإِلَّا فَكَالصُّغْرَى مَحْذُوفًا عَنْهَا قَيْدُ اللَّادَوَامِ وَاللَّاضَرُورَةِ وَالضَّرُورَةِ أَيَّةَ ضَرُورَةٍ كَانَتْ وَأَمَّا الشَّكْلُ الثَّالِثُ فَشَرْطُهُ بِحَسَبِ الْجِهَةِ فِعْلِيَّةُ الصُّغْرَى وَالنَّتِيجَةُ كَالْكُبْرَى إِنْ كَانَتْ غَيْرَ الْأَرْبَعِ وَإِلَّا فَعَكْسُ الصُّغْرَى مَحْذُوفًا عَنْهَا قَيْدُ اللَّادَوَامِ إِنْ كَانَتِ الْكُبْرَى إِحْدَى الْعَامَّتَيْنِ وَمَضْمُومًا إِلَيْهِ إِنْ كَانَتْ إِحْدَى الْخَاصَّتَيْنِ وَأَمَّا الشَّكْلُ الرَّابِعُ فَشَرْطُ إِنْتَاجِهِ بِحَسَبِ الْجِهَةِ أُمُورٌ خَمْسَةٌ الْأَوَّلُ كَوْنُ الْقِيَاسِ فِيهِ مِنَ الْفِعْلِيَّاتِ الثَّانِي انْعِكَاسُ السَّالِبَةِ الْمُسْتَعْمَلَةِ فِيهِ الثَّالِثُ صِدْقُ الدَّوَامِ عَلَى الصُّغْرَى فِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ أَوِ الْعُرْفِيِّ الْعَامِّ عَلَى كُبْرَاهُ الرَّابِعُ كَوْنُ الْكُبْرَى فِي السَّادِسِ مِنَ الْمُنْعَكِسَةِ السَّوَالِبِ الْخَامِسُ كَوْنُ الصُّغْرَى فِي الثَّامِنِ مِنْ إِحْدَى الْخَاصَّتَيْنِ وَالْكُبْرَى مِمَّا يَصْدُقُ عَلَيْهَا الْعُرْفِيُّ الْعَامُّ

وَالنَّتِيجَةُ فِي الضَّرْبَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ عَكْسُ الصُّغْرَى إِنْ صَدَقَ
الدَّوَامُ عَلَيْهَا أَوْ كَانَ الْقِيَاسُ مِنَ السِّتِّ الْمُنْعَكِسَةِ السَّوَالِبِ
وَإِلَّا فَمُطْلَقَةٌ عَامَّةٌ وَفِي الضَّرْبِ الثَّالِثِ دَائِمَةٌ إِنْ صَدَقَ
الدَّوَامُ عَلَى إِحْدَى مُقَدِّمَتَيْهِ وَإِلَّا فَعَكْسُ الصُّغْرَى وَفِي الضَّرْبِ
الرَّابِعِ وَالْخَامِسِ دَائِمَةٌ إِنْ صَدَقَ الدَّوَامُ عَلَى الْكُبْرَى وَإِلَّا
فَعَكْسُ الصُّغْرَى مَحْذُوفًا عَنْهَا قَيْدُ اللَّادَوَامِ وَفِي السَّادِسِ
كَمَا فِي الثَّانِي بَعْدَ عَكْسِ الصُّغْرَى وَفِي السَّابِعِ كَمَا فِي الثَّالِثِ
بَعْدَ عَكْسِ الْكُبْرَى وَفِي الثَّامِنِ كَعَكْسِ النَّتِيجَةِ بَعْدَ عَكْسِ
التَّرْتِيبِ ❊ الْفَصْلُ الثَّالِثُ فِي الْاِقْتِرَانِيَّاتِ الْكَائِنَةِ مِنَ الشَّرْطِيَّاتِ
وَهِيَ خَمْسَةُ أَقْسَامٍ الْقِسْمُ الْأَوَّلُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنَ الْمُتَّصِلَاتِ
وَالْمَطْبُوعُ مِنْهُ مَا كَانَتِ الشَّرِكَةُ فِي جُزْءٍ تَامٍّ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ
وَيَنْعَقِدُ الْأَشْكَالُ الْأَرْبَعَةُ فِيهِ لِأَنَّ الْأَوْسَطَ إِنْ كَانَ تَالِيًا
فِي الصُّغْرَى مُقَدَّمًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ الشَّكْلُ الْأَوَّلُ وَإِنْ كَانَ
تَالِيًا فِيهِمَا فَهُوَ الشَّكْلُ الثَّانِي وَإِنْ كَانَ مُقَدَّمًا فِيهِمَا فَهُوَ
الشَّكْلُ الثَّالِثُ وَإِنْ كَانَ مُقَدَّمًا فِي الصُّغْرَى تَالِيًا فِي الْكُبْرَى فَهُوَ

فَهُوَ الشَّكْلُ الرَّابِعُ وَشَرْطُ الْإِنْتَاجِ وَعَدَدُ الضُّرُوبِ مِنَ الْأَشْكَالِ
وَالنَّتِيجَةُ فِي الْكَمِّيَّةِ وَالْكَيْفِيَّةِ فِي كُلِّ شَكْلٍ كَمَا فِي الْحَمْلِيَّاتِ
مِنْ غَيْرِ فَرْقٍ مِثَالُ الضَّرْبِ الْأَوَّلِ مِنَ الشَّكْلِ الْأَوَّلِ كُلَّمَا كَانَ
ا ب فَجـ د وَكُلَّمَا كَانَ جـ د فَهـ ز يُنْتِجُ كُلَّمَا كَانَ ا ب فَهـ ز الْقِسْمُ الثَّانِي
مَا يَتَرَكَّبُ مِنَ الْمُنْفَصِلَاتِ وَالْمَطْبُوعُ مِنْهُ مَا كَانَتِ الشَّرِكَةُ
فِيهِ فِي جُزْءٍ غَيْرِ تَامٍّ مِنَ الْمُقَدِّمَتَيْنِ كَقَوْلِنَا دَائِمًا إِمَّا كُلُّ ا ب
أَوْ كُلُّ جـ د وَدَائِمًا إِمَّا كُلُّ د هـ أَوْ كُلُّ و ز يُنْتِجُ إِمَّا كُلُّ ا ب أَوْ كُلُّ
جـ هـ أَوْ كُلُّ و ز لِامْتِنَاعِ خُلُوِّ الْوَاقِعِ عَنْ مُقَدِّمَتَيِ التَّأْلِيفِ وَعَنْ
أَحَدِ الْآخَرَيْنِ وَهُمَا كُلُّ ا ب وَكُلُّ و ز وَيَنْعَقِدُ فِيهِ الْأَشْكَالُ
الْأَرْبَعَةُ وَالشَّرَائِطُ الْمُعْتَبَرَةُ بَيْنَ الْحَمْلِيَّتَيْنِ مُعْتَبَرَةٌ هٰهُنَا
بَيْنَ الْمُشَارِكَيْنِ الْقِسْمُ الثَّالِثُ مَا يَتَرَكَّبُ مِنَ الْحَمْلِيَّةِ وَالْمُتَّصِلَةِ
وَالْمَطْبُوعُ مِنْهُ مَا كَانَتِ الْحَمْلِيَّةُ كُبْرَى وَالشَّرِكَةُ مَعَ تَالِي
الْمُتَّصِلَةِ وَنَتِيجَتُهُ مُتَّصِلَةٌ مُقَدَّمُهَا مُقَدَّمُ الْمُتَّصِلَةِ وَتَالِيهَا نَتِيجَةُ
التَّأْلِيفِ بَيْنَ التَّالِي وَالْحَمْلِيَّةِ كَقَوْلِنَا كُلَّمَا كَانَ ا ب فَجـ د
وَكُلُّ د هـ يُنْتِجُ كُلَّمَا كَانَ ا ب فَكُلُّ جـ هـ وَيَنْعَقِدُ فِيهِ الْأَشْكَالُ

قال كما) من وجوب صدق احد اجزاء المنفصلة مع ما يشاركه من الحمليات

الاربعة والشرائط المعتبرة بين الحمليتين معتبرة ههنا بين التالي والحملية القسم الرابع ما يتركب من الحملية والمنفصلة وهو على قسمين الاول ان يكون عدد الحمليات بعدد اجزاء الانفصال ويشارك كل واحد منها جزءاً واحداً من اجزاء الانفصال اما مع اتحاد التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ط وكل د ط وكل ه ط ينتج كل ج ط لصدق احد اجزاء الانفصال مع ما يشاركه من الحملية واما مع اختلاف التأليفات في النتيجة كقولنا كل ج اما ب واما د واما ه وكل ب ح وكل د ط وكل ه ز ينتج كل ج اما ح واما ط واما ز كما مر والثاني ان يكون الحمليات اقل من اجزاء الانفصال وليكن الحملية واحدة والمنفصلة ذات جزئين والمشاركة مع احدهما كقولنا اما كل ا ط او كل ج ب وكل ب د ينتج اما كل ا ط او كل ج د لامتناع خلو الواقع عن مقدمتي التأليف وعن الجزء الغير المشارك القسم الخامس ما يتركب من المتصلة والمنفصلة والاشتراك اما في جزء تام من المقدمتين

قال للطرفين) اي طرفي ... النتيجة اعني نقيض ا ب و ... قال مثال الثاني) ... في جزء غير تام من المقدمتين ... قال او كليتها) ...

او غير تام منهما وكيف ما كان فالمطبوع منه ما تكون المتصلة صغرى والمنفصلة موجبة كبرى مثال الاول قولنا كلما كان ا ب فج د ودائماً اما ج د او ه ز مانعة الجمع ينتج دائماً اما ان يكون ا ب او ه ز مانعة الجمع لاستلزام امتناع الاجتماع مع اللازم دائماً او في الجملة امتناعه مع الملزوم كذلك ومانعة الخلو ينتج قد يكون اذ لم يكن ا ب فه ز لاستلزام نقيض الاوسط للطرفين استلزاماً كلياً واستلزام ذلك المطلوب من الثالث مثال الثاني كلما كان ا ب فكل ج د ودائماً اما كل د ه او و ز مانعة الخلو ينتج كلما كان ا ب فاما كل ج ه او و ز والاستقصاء في هذه الاقسام الى الرسائل التي عملناها في المنطق : الفصل الرابع في القياس الاستثنائي وهو مركب من مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع لاحد جزئيها او رفعه ليلزم وضع الآخر او رفعه ويجب ايجاب الشرطية ولزومية المتصلة وكليتها او كلية الوضع او الرفع ان لم يكن وقت الاتصال والانفصال هو بعينه وقت الوضع او الرفع والشرطية

الموضوعة فيه إن كانت متصلة فاستثناء عين المقدم ينتج
عين التالي واستثناء نقيض التالي ينتج نقيض المقدم وإلا
لبطل اللزوم دون العكس في شيء منهما لاحتمال كون التالي
أعم من المقدم وإن كانت منفصلة فإن كانت حقيقية فاستثناء
عين أي جزء كان ينتج نقيض الآخر لاستحالة الجمع واستثناء
نقيض أي جزء كان ينتج عين الآخر لاستحالة الخلو وإن كانت
مانعة الجمع ينتج القسم الأول فقط لامتناع الجمع دون
الخلو وإن كانت مانعة الخلو ينتج القسم الثاني فقط لامتناع
الخلو دون الجمع ❁ الفصل الخامس في لواحق القياس وهي
أربعة الأول القياس المركب وهو تركيب مقدمات ينتج بعضها
نتيجة يلزم منها ومن مقدمة أخرى نتيجة أخرى وهلم جرا
إلى أن يحصل المطلوب وهو إما موصول النتائج كقولنا كل
ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د ا فكل ج ا ثم كل
ج ا وكل ا ه فكل ج ه وإما مفصول النتائج كقولنا
كل ج ب وكل ب د وكل د ا وكل ا ه فكل ج ه الثاني

الثاني قياس الخلف وهو إثبات المطلوب بإبطال نقيضه
كقولنا لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ب وكل ب ا على أنها
مقدمة صادقة ينتج لو كذب ليس كل ج ب لكان كل ج ا لكن
ليس كل ج ا على أن كل ج ا محال فينتج ليس كل ج ب وهو
المطلوب ❁ الثالث الاستقراء وهو الحكم على كلي لوجوده
في أكثر جزئياته كقولنا كل حيوان يحرك فكه الأسفل
عند المضغ لأن الإنسان والبهائم كذلك وهو لا يفيد
اليقين لاحتمال أن لا يكون الكل بهذه الحالة كالتمساح
الرابع التمثيل وهو إثبات حكم في جزئي وجد في جزئي آخر
لمعنى مشترك بينهما كقولنا العالم مؤلف فهو حادث
كالبيت وأثبتوا علية المعنى المشترك بالدوران وبالتقسيم
غير المردد بين النفي والإثبات كقولهم علة الحدوث
إما التأليف أو كذا أو كذا والأخيران باطلان
بالتخلف فتعين الأول وهو ضعيف أما الدوران فلأن
الجزء الأخير وسائر الشرائط المساوية مدار مع أنها

ليست بعلة واما التقسيم والحصر فممنوع لجواز علية
غير المذكور وبتقدير تسليم علية المشترك في المقيس عليه
لا يلزم عليته في المقيس لجواز ان يكون خصوصية
المقيس عليه شرطا للعلية او خصوصية المقيس مانعة
منها ۞ واما الخاتمة ففيها بحثان الاول في مواد الاقيسة
وهي يقينيات وغير يقينيات اما اليقينيات فستة
اوليات وهي قضايا يتصور طرفيها كاف في الجزم بالنسبة
بينهما كقولنا الكل اعظم من الجزء ومشاهدات وهي
قضايا يحكم بها بالقوى الظاهرة او الباطنة كالحكم
بان الشمس مضيئة وان لنا خوفا وغضبا ومجربات
وهي قضايا يحكم بها بمشاهدات متكررة مفيدة لليقين
كالحكم بان شرب السقمونيا موجب للاسهال وحدسيات
وهي قضايا يحكم بها بحدس قوي من النفس مفيد للعلم
كالحكم بان نور القمر مستفاد من الشمس والحدس هو
سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب ومتواترات وهي

وهي قضايا يحكم بها لكثرة الشهادات بعد العلم بعدم امتناعها
والامن من التواطئ على الكذب كالحكم بوجود مكة وبغداد
ولا ينحصر مبلغ الشهادات في عدد بل اليقين هو القاضي
بكمال العدد والعلم الحاصل من التجربة والحدس والتواتر
ليس بحجة على الغير وقضايا قياساتها معها وهي التي يحكم
فيها بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور حدودها
كالحكم بان هذه الاربعة زوج لانقسامها بمتساويين
والقياس المؤلف من هذه الستة يسمى برهانا وهو اما لمي
وهو الذي يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن
والعين كقولنا هذا متعفن الاخلاط وكل متعفن
الاخلاط محموم فهذا محموم واما اني وهو الذي
يكون الحد الاوسط فيه علة للنسبة في الذهن فقط
كقولنا هذا محموم وكل محموم متعفن الاخلاط
فهذا متعفن الاخلاط واما غير اليقينيات فستة
مشهورات وهي قضايا يحكم بها لاعتراف جميع الناس

بها لمصلحة عامة او رقة او حمية او انفعالات من عادات
وشرايع وآداب والفرق بينها وبين الاوليات ان الانسان
لو خلي ونفسه مع قطع النظر عما وراء عقله لم يحكم
بها بخلاف الاوليات كقولنا الظلم قبيح والعدل حسن
وكشف العورة مذموم ومراعاة الضعفاء محمودة
ومن هذه ما يكون صادقا وما يكون كاذبا ولكل قوم
مشهورات ولاهل كل صناعة مشهورات بحسبها
ومسلمات وهي قضايا تحكم بتسليم من الخصم ويبنى
عليها الكلام لدفعه كتسليم الفقهاء مسائل اصول
الفقه والقياس المؤلف من هذين يسمى جدلا والغرض
منه اقناع القاصرين عن ادراك البرهان والزام الخصم
ومقبولات وهي قضايا تؤخذ ممن يعتقد فيه اما لامر سماوي
او لمزيد عقل او دين كالمأخوذات من اهل العلم والزهد
ومظنونات وهي قضايا يحكم بها اتباعا للظن كقولك
فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المؤلف من

هذين القسمين يسمى خطابة والغرض منها ترغيب السامع
فيما ينفعه من تهذيب الاخلاق وامور الدين ومخيلات
وهي قضايا اذا اوردت على النفس اثرت فيها تاثيرا
عجيبا من قبض او بسط كقولهم الخمر ياقوتة سيالة
والعسل مرة مهوعة والقياس المؤلف منها يسمى شعرا
والغرض منه انفعال النفس بالترغيب والتنفير ويروجه
الوزن والصوت الطيب ووهميات وهي قضايا كاذبة
يحكم بها الوهم في امور غير محسوسة كقولنا كل موجود
فهو مشار اليه ووراء العالم فضاء لا يتناهى ولولا دفع
العقل والشرايع لكانت من الاوليات وعرف كذب
ذلك الوهم بموافقته العقل في مقدمات القياس الناتج
لنقيض حكمه وانكاره نفسه عند الوصول الى النتيجة
والقياس المؤلف منها يسمى سفسطة والغرض منه
افحام الخصم وتغليطه والمغالطة قياس تفسد صورته
بان لا يكون على هيئة منتجة لاختلال شرط معتبر

بحسب الكمية والكيفية والجهة او مادته بان تكون
المقدمة والمطلوب شيئا واحدا لكون الالفاظ مترادفة
كقولنا كل انسان بشر وكل بشر ضحاك فكل انسان
ضحاك او كاذبة شبيهة بالصادقة من جهة اللفظ
كقولنا الصورة الفرس المنقوش على الحائط انها فرس
وكل فرس صهال ينتج ان تلك الصورة صهالة او من جهة
المعنى لعدم مراعاة وجود الموضوع في الموجبة كقولنا
كل انسان وفرس فهو انسان وكل انسان وفرس فهو
فرس لينتج ان بعض الانسان فرس ووضع الطبيعية
مقام الكلية كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس
لينتج ان الانسان جنس واخذ الامور الذهنية مكان
العينية وبالعكس فعليك بمراعاة كل ذلك لئلا تقع في الغلط
والمستعمل للمغالطة سوفسطائي ان قابل بها الحكيم
ومشاغبي ان قابل بها الجدلي ❊ البحث الثاني في اجزاء العلوم
وهي موضوعات وقد عرفتها ومبادي وهي حدود الموضوعات و

واجزائها واعراضها الذاتية والمقدمات غير البينة في نفسها
المأخوذة على سبيل الوضع كقولنا لنا ان نصل بين كل
نقطتين بخط مستقيم وان نعمل باي بعد كان وعلى اي نقطة
شئنا دائرة والمقدمات البينة بنفسها كقولنا المقادير
المتساوية لمقدار واحد متساوية ومسائل وهي القضايا
التي تطلب بها نسبة محمولاتها الى موضوعاتها في ذلك العلم
وموضوعاتها قد تكون موضوع العلم كقولنا كل مقدار اما مشارك
لآخر او مباين وقد تكون هو مع عرض ذاتي كقولنا كل مقدار وسط
في النسبة فهو ضلع مما يحيط به الطرفان وقد تكون نوعه كقولنا
كل خط يمكن تنصيفه وقد تكون نوعه مع عرض ذاتي كقولنا كل
خط قام على خط آخر فان زاويتي جنبيه قائمتان او متساويتان
لهما وقد تكون عرضا ذاتيا له كقولنا كل مثلث فان زواياه مثل
قائمتين واما محمولاتها فخارجة عن موضوعاتها
لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا
ثبوته بالبرهان

سنه ١٣٢٨

باسمه سبحانه

الحمد لله الذي جعل اخي الكبير من العبد الداعي سناً وعلماً
وعملاً موفقاً لإعراب الرسالة الشمسية مع الشرح الذي كتب
في اطرافها على طريق الايجاز فكانت منورة بنور النوع والتأليف
والصلوة والسلام على محمد الذي اخذت الشمس منه النور
فكانت منورة بنور التأنيف وعلى آله واصحابه الذين كسبوا
البرهان منه فتيقنوا على التأليف وبعد فهذا الإعراب والشرح
لطيفان بتحقيق واتقان للرسالة الشمسية في هذا الزمان
لما امررت عيني فيهما مرة بعد اخرى بلا فتور فكان حقاً لهما
ان يقال فارجع البصر هل ترى من فطور لانهما عينان
فوارتان تجريان على رياض الكليات تنبت فيهما انواع الاوليات
وتنشر زهر الموجهات من الضروريات والدائمات فلله سعي
المعرب النور الاريب الاديب النجيب حيث اتى بالاثر العجيب
وانا الفقير عن بكار مدرسي دورة
حسني
صوفيه وخواجه زاده السيد محمد

هو المعين

حمداً لمن جعل الاعراب من القواعد العربية وصلاة
على محمد الذي جعل القياس احد الاربعة فكان من اركان
المنطقية وعلى آله واصحابه الذين هم كثرة تضبطهم جهات
وحدته فكانت في المنطق المعلومات التصورية والتصديقية
وبعد فهذا الشرح والاعراب الصحيح وقع لعبارة الرسالة
الشمسية فكان حقاً ان يقال هذا اثر عجيب لا يرى احد مثله
لانه كالعين التي تجري في بحر الكليات تنبت فيها
انواع الموجهات من الضروريات والدائمات فلله همة
المعرب الشارح حيث تنور وجهه كاسمه بالقول الشارح
وانا الفقير عن مدرسي دورية صوفيه
خواجه زاده السيد محمد عاكف

منه التوفيق

نحمد لمن وفق اخي في مقام ابي لأن يزين الرسالة الشمسية بالشرح والاعراب ونصلي على محمد الذي شرفه الله تعالى بالوحي والبرهان فغلب على اعدائه في الخطاب وعلى آله واصحابه الذين تشرفوا في الدارين بالاصحاب وبعد فهذا الشرح والاعراب يشرحان صدر من تصدر من الطلاب للرسالة الشمسية من المنطق الذي يترتب عليه علم الايصال الى المجهول التصوري والتصديقي فكان الحق لهما ان يسمى بنوع من التأليف الاولى لانهما كالعرنان الجاريتان على نكات الكليات والاشكال تنبت فيهما الاوليات والامثال فلله ترتيب المعرب النور النجيب حيث اظهر الاثر الغريب

وانا الفقير عن مدرسي دوريه صوفيه وي
خواجه زاده السيد محمد ضياء الدين

منه الهداية والاستعانة

يقول الفقير المعرب الكاتب النوري الصوفيه وي المدعو بخواجه ابراهيم وهبي افندي زاده اكرمه الله بالحسنى والزيادة كائنا في بكيجه وارداً بالهجرة مدرساً في مدرسة جنتمكان المرحوم والمغفور له الحاج غازي اورنوس بك طيب الله ثراه وجعل نسله ووقفه باقيا الى يوم القيمة قد تم طبع هذه الرسالة المعربة المسماة بجديد رسالهٔ شمسيه بمطبعهٔ اسمعيل افندي در محلهٔ اسكندر في بلدة قسطنطينية صانها الله عن الآفات والبلية في اليوم السابع عشر من شهر شعبان المعظم لسنة احدى وثلثمائة والف من هجرة من له العز والشرف

طابع وناشري
حكاكلرده ٤ نومروده صحاف قريمي
يوسف ضيا